

التمهيد

الاهتمام بالوثائق في المملكة العربية السعودية:

في تاريخنا الإسلامي نرى وبكل وضوح مدى الاهتمام الذي كان يوليه أجدادنا الأوائل للوثائق التاريخية من حيث العناية والرعاية، وإيجاد الأسباب التي تعين على حفظها مدة أطول لشعورهم بأهميتها وقيمتها، فقد كانت الصكوك الشرعية والوقفات ومستندات الملكية توضع لها أوعية معدنية لحفظها وتخزينها^(١).

وكان من ضمن كُتاب ديوان الإنشاء - كاتب يكتب التذاكر والدفاتر المتضمنة لمتعلقات الديوان، وكان يوضع في الديوان تذاكر تشتمل على مهمات الأمور، والتي ربما سئل عنها أو احتيج إليها، فيكون استخراجها من هذه التذاكر أيسر من التنقيب عليها والتنقيب عنها من الأضابير، ويجب أن تسلم إليه جميع الكتب الواردة بعد أن يكتب عليها ورود هذا الكتاب من الجهة الفلانية بتاريخ كذا، وكتب جوابه بتاريخ كذا، وإن كان لا جواب عنه، كتب عليه " أنه لا جواب عنه ".

ثم يقوم الكاتب في ديوان الإنشاء بجمع كل نوع إلى مثله، ويجمع متعلقات كل عمل من أعمال المملكة من المكاتبات الواردة وغيرها، ويجعل لكل شهر إضارة يجمع فيها كتب من يكاتب من أهل تلك الأعمال، ويجعل عليها بطاقة مثل أن يكتب " إضارة لما ورد من المكاتبات بالأعمال الفلانية في الشهر الفلاني " ثم يجمع تلك الأضابير ويجعلها في إضارة واحدة لذلك الشهر، ويكتب عليها بطاقة بذلك ليسهل استخراج ما أراد أن

(١) ندوة الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية/ فهد السماري: أهمية الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية بوصفها مصدرًا حيويًا من مصادر التاريخ الوطني... الرياض: دار الملك عبدالعزيز، ١٤١٧هـ، ص ٣.

يستخرجه من ذلك (١).

ولقد حرصت الدولة السعودية على المحافظة على وثائقها بشتى أنواعها، والتي أنتجتها الأجهزة الحكومية على مختلف مستوياتها ومواقعها، ويتضح ذلك من خلال وجود دار محفوظات في كل إدارة أو جهاز، على سبيل المثال لا الحصر: مراكز الوثائق والمحفوظات في وزارة الدفاع والطيران، إدارة المحفوظات بوزارة الداخلية وغيرها.

وقد أدى تطور الأجهزة الإدارية في المملكة العربية السعودية، واتساع نشاطها في مختلف المناطق إلى زيادة حجم الأوراق المنتجة لديها، مما أكد ضرورة إيجاد حل جذري لمشكلة تكدس هذه المحفوظات وتعرضها للتلف والفقد مع مرور الوقت، وما سوف يترتب على ذلك من آثار سلبية مستقبلاً على وثائق الدولة التي تمثل تاريخها السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي.

وأهم مظاهر الاهتمام بالوثائق ودورها في إبراز حضارة الأمة، صدور كثير من الأوامر المنظمة التي تهدف إلى توجيه الاهتمام بأمر الوثائق، ومن أبرزها:

١- الأمر السامي الكريم رقم ٩٧١٠ وتاريخ ٤/٢٦/ ١٣٨٦هـ، الموافق ١٩٦٦م، بتحويل

إدارة المحفوظات بوزارة المالية إلى إدارة عامة للمحفوظات المركزية تتولى

الاحتفاظ بملفات الدوائر الحكومية التي تخرج عن التداول وتنظيمها وتنسيقها.

٢- قرار مجلس الوزراء رقم ٩٥٨ وتاريخ ١٥/٦/ ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م. بتكليف

(١) الفلقشندي/ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. - القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٣م. ج ١، ص ١٣٣ - ١٣٦.

التمهيد

وزارة المالية وديوان المراقبة بوضع نظام للمحفوظات الحكومية، والتي ينتهي العمل بها ويقضي صالح العمل حفظها بصفة دائمة.

٣- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٠ وتاريخ ١٢/٧/١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٣م، الذي يقضي بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام معهد الإدارة، وعضوية وزارة الدفاع، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، وديوان المراقبة، وديوان الخدمة المدنية لوضع نظام شامل لمحفوظات الدولة.

٤- المرسوم الملكي رقم م/٥٥ وتاريخ ٢٣/١٠/١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٩م، بالموافقة على نظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وألحق هذا المركز بديوان رئاسة مجلس الوزراء للمساهمة في خدمة الوثائق الإدارية في المملكة^(١)، والغرض من نظام الوثائق والمحفوظات ونظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات هو المحافظة على الوثائق والمحفوظات وصيانتها وفهرستها وتصنيفها وترميزها وتنظيمها وتداولها مع مراعاة مدد الحفظ للوثائق.

كما يحدد طرق حفظ الوثائق، ومراعاة ما يجب إتلافه منها، كما تم تقسيم الوثائق والمحفوظات لإغراض الاطلاع إلى فئات مع بيان قواعد الاطلاع^(٢)، كما اهتمت الدولة بإنشاء دار للوثائق تهتم بتجميع الوثائق وحفظها وصيانتها للمحافظة على تاريخ الدولة، وصدرت في شأن ذلك المراسيم التالية:

-
- (١) ندوة الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية. (ورقة عمل مقدمة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات . - الرياض: دار الملك عبد العزيز، ١٤١٧هـ. ص ص ١ - ٢).
- (٢) انظر نظام الوثائق والمحفوظات، ونظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في الملحق.

- ١- في عام ١٣٩٢هـ / ١٩٨٣م أنشئت دارة الملك عبد العزيز.
- ٢- وفي عام ١٣٩٤هـ / ١٩٨٤م أنشئ المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
- ٣- في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٨٦م. صدرت الموافقة على إلحاق المركز الوطني للوثائق والمخطوطات بدار الملك عبد العزيز.

هذا ما قامت به الدولة من إصدار المراسيم والقرارات المنظمة للوثائق ولكن من الناحية التطبيقية فالواقع يختلف عن ذلك كثيراً، فبعض الهيئات الحكومية والرسومية تحتفظ بمجموعات كبيرة من الوثائق التاريخية ذات العلاقة باختصاصها، إلا أنها تهمل أرشيفاتها إهمالاً كاملاً، وتضع وثائقها في أماكن غير سليمة من ناحية معايير السلامة، ولأن طريقة المحافظة على الوثائق ليست مقبولة فهي مكدسة في صناديق وأكياس داخل مستودعات غير مؤهلة لحفظ الأوراق التاريخية^(١).

ولأن المؤسسات الإدارية في المملكة العربية السعودية حديثة التأسيس، وأنظمة الحفظ والمتابعة جديدة أيضاً. فإن الوثائق التاريخية في الفترة المبكرة لم تكن تحظ بأماكن إيداع رسمية يتم جمعها فيه ورعايتها، بل ظل جزء كبير من هذه الوثائق في أيدي الناس الذين كانوا يشاركون في أعمال إدارية كثيرة، ويتولون مهمات رسمية، في عهد الملك عبد العزيز - يرحمه الله - وهذا النوع من الوثائق كبير في حجمه ومهم في محتواه، إلا أنه منتشر في مواقع كثيرة لدى الأشخاص والأسر التي تعتبرها ملكاً ومجداً لهم لا يرغبون في التفريط فيه^(٢)، ولا ينظرون إلى الفائدة والعائد العلمي أو التاريخي

(١) ندوة الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية/ فهد السماري: أهمية الوثائق التاريخية في المملكة العربية السعودية كمصدر حيوي من مصادر التاريخ الوطني. - الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤١٧هـ، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

التمهيد

منها، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالأفراد التي توجد لديهم، وكل هذه الوثائق لا تحفظ بطريقة جيدة ولا يهتم بصيانتها مما جعلها عرضة للتلف والضياع.